الأمم المتحدة

S/PRST/2001/32



Distr.: General
31 October 2001
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٤٠٤ لمجلس الأمن، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بصدد نظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في تيمور الشرقية''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/2001/983، و Corr.1).

''ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية ولإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لجهودهما في وضع خطط مفصلة لوجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في المستقبل.

''ويرحب مجلس الأمن بما أحرز من تقدم سياسي حتى اليوم نحو إنشاء دولة مستقلة في تيمور الشرقية، ويؤيد توصية الجمعية التأسيسية الداعية إلى إعلان الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

''ويشير مجلس الأمن إلى قراريه ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٣٣٨ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وغيرهما من القرارات ذات الصلة. وهو يتفق مع الأمين العام في تقديره أن انسحاب الوجود الدولي قبل الأوان يمكن أن يؤثر بصورة تزعزع الاستقرار في عدد من المجالات ذات الأهمية القصوى. كذلك يتفق المجلس مع الأمين العام في تقديره أن على الأمم المتحدة أن تواصل عملها في تيمور الشرقية لحماية الإنجازات الكبرى التي حققتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، ولمواصلة هذه الإنجازات بالتعاون مع الأطراف الفاعلة الأخرى، ولمساعدة حكومة تيمور الشرقية على ضمان الأمن والاستقرار.

311001 311001 01-61399 (A)
0161399

”ويحيط مجلس الأمن علما بما لاحظه الأمين العام من وجوب تمديد الإدارة الانتقالية حتى الاستقلال، وهو يؤيد خطط الأمين العام لتعديل حجم الإدارة الانتقالية وهيكلها خلال الأشهر السابقة للاستقلال.

”ويؤيد مجلس الأمن توصيات الأمين العام الداعية لاستمرار بعثة متكاملة تابعة للأمم المتحدة تكون مخفضة الحجم حسب الاقتضاء في فترة ما بعد الاستقلال، ويطلب إلى الأمين العام أن يستمر في التخطيط والإعداد لهذه البعثة بالتشاور مع شعب تيمور الشرقية، وأن يقدم إلى المجلس مزيدا من التوصيات التي تتضمن قدرا أكبر من التفاصيل. ويوافق المجلس على أن البعثة التالية ستكون برئاسة ممثل خاص للأمين العام وستضم عنصرا عسكريا وعنصرا من الشرطة المدنية وعنصرا مدنيا، وستشتمل على خبراء يقدمون المساعدة التي تشتد اليها الحاجة للإدارة الناشئة في تيمور الشرقية. ويلاحظ المجلس أن عددا أساسيا من الوظائف المدنية سيكون شديد الأهمية بالنسبة لاستقرار حكومة تيمور الشرقية المستقلة، وهو يوافق على أن هذه الوظائف المحدودة ستحتاج إلى تمويل يقسم على الدول الأعضاء لفترة تتراوح بين ستة أشهر وسنتين بعد الاستقلال. ويوافق المجلس على أن تستند البعثة الجديدة إلى المنطلق القائل بأن المسؤوليات التنفيذية ستحوَّل إلى سلطات تيمور الشرقية بأسرع ما يمكن عمليا، وهو يؤيد استمرار عملية التقييم والتقليص خلال فترة سنتين ابتداء من الاستقلال. وفي هذا الصدد، يعترف المجلس بالدور الأساسي للجمعية العامة في بناء السلام ويعرب عن عزمه على مواصلة التخطيط لبناء السلام بالتعاون الوثيق مع الجمعية العامة. كما يسلم المجلس بأهمية التركيز بقوة على العدالة وحقوق الإنسان في البعثة التالية وكذلك، وحسب الاقتضاء، في غير ذلك من المساعدة المقدمة إلى تيمور الشرقية.

”ويتفق مجلس الأمن مع الأمين العام في تقديره أن مما له أهمية قصوى أن تُستكمل مساهمة الأمم المتحدة باتفاقات متعددة الأطراف وثنائية. ويتطلع المجلس إلى تلقي المعلومات عن الآثار المالية التي ستترتب على إنشاء بعثة المتابعة وإلى تلقي التقييم المفصّل عن اقتسام المسؤوليات بين الأطراف المتفاعلة الرئيسية، وهي منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والآليات الإقليمية والجهات المانحة الوطنية، في جهودها الرامية لمساعدة تيمور الشرقية في عملية الانتقال غير المسبوقة إلى الحكم الذاتي“.
